دراسات

الارتقاء بمراكز التفكير العراقية
رؤية في تطوير الأداء مع مدونة سلوك

لقمان عبد الرحيم الفيلي

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـــامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

15 شباط 2025

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

الارتقاء بمراكز التفكير العراقية
رؤية في تطوير الأداء مع مدونة سلوك

لقمان عبد الرحيم الفيلي

دبلوماسي وكاتب

الملخص التنفيذي

في ظل التحديات التي تواجه مراكز التفكير والأبحاث العراقية، أصبحت الحاجة ملحّة وآنية إلى إطار تنظيمي يسهم في تعزيز استقلاليتها، وضمان شفافيتها، وزيادة تأثيرها في صناعة القرار .تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تطوير هذا القطاع من خلال مدونة سلوك طوعية تعمل على وضع معايير مهنية وأخلاقية تحكم عمل هذه المراكز، مع الحفاظ على استقلاليتها العلمية والإدارية .

تتناول الورقة التحديات التي تواجه مراكز التفكير العراقية، حيث تعاني هذه المؤسسات من ضعف التمويل، غياب الإطار القانوني الواضح، محدودية او ضعف التأثير على السياسات العامة، والتدخلات السياسية .كما أن ثقافة البحث العلمي وصناعة القرار الرشيد القائم على الأدلة والفعالية لا تزال محدودة، مما يجعل دور هذه المراكز أقل فاعلية مقارنة بمثيلاتها في دول أخرى (ديموقراطية او غير ديموقراطية)

تطرح هذه الورقة مقارنة بين النماذج الدولية في تنظيم مراكز التفكير، من خلال استعراض تجارب في بلدان عملت فيها مثل المملكة المتحدة وألمانيا واليابان والولايات المتحدة، حيث تختلف طبيعة العلاقة بين مراكز التفكير والحكومات .ففي المملكة المتحدة، يتم تسجيل مراكز التفكير كمؤسسات خيرية تخضع لإشراف Charity Commission لضمان شفافيتها، بينما في ألمانيا، تُمول بعض المراكز من قبل الأحزاب السياسية وتخضع لمراجعة مالية صارمة من قبل الجهات الرقابية .أما في اليابان، فتُدار معظم مراكز التفكير بتمويل خاص أو بالشراكة مع الجامعات، في حين تعتمد المراكز الأمريكية على مزيج من التمويل الخاص والعقود البحثية مع الحكومة الفدرالية او الولايات .

بناءً على هذه التجارب والتي تفاعلت معها مباشرةً، نقترح في هذه الورقة، والتي كتبت من عيون ممارس، في طرح إطاراً مرناً لمأسسة مراكز التفكير العراقية الأهلية، بحيث يتم تنظيمها ضمن مدونة سلوك اختيارية تتيح لهذه المراكز العمل ضمن معايير واضحة للشفافية والاستقلالية والتعاون، دون فرض قيود قانونية تعيق حرية البحث العلمي .كما تدعو إلى إطلاق صندوق وطني لدعم البحث العلمي لضمان استدامة التمويل، إلى جانب تعزيز الشراكات بين مراكز التفكير والقطاعين العام والخاص.

تضع الورقة أيضاً تصوراً لآليات تنفيذ مدونة السلوك، حيث تبدأ المرحلة الأولى بمراجعة واعتماد النسخة النهائية للمدونة، وتنظيم ورش عمل تعريفية لضمان فهم المؤسسات البحثية لمعاييرها، ثم الانتقال إلى مرحلة التوقيع عليها من قبل المراكز المهتمة .بعد ذلك،

يتم إنشاء لجنة إشراف مستقلة تتابع تنفيذ المدونة، وتضع نظاماً لتقييم مدى التزام المراكز بها، بحيث تقدم تقارير دورية تستعرض النجاحات والتحديات التي تواجه تنفيذها .وفي المراحل اللاحقة، يتم العمل على توسيع نطاق تبني المدونة، والتأكد من توفير مصادر تمويل مستدامة، بما يسمح لمراكز التفكير بالعمل بحرية وكفاءة دون ضغوط مالية أو سياسية .

تخلص الورقة إلى أن تبني مدونة السلوك ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل هو خطوة أساسية وضرورية نحو ترسيخ ثقافة البحث العلمي وتعزيز ثقة الجمهور وصناع القرار في مراكز التفكير العراقية، ونفس الشي اتجاه علاقة المراكز البحثية مع السياسيين، ومن خلال هذه المبادرة، يمكن لهذه المراكز أن تتحول إلى شريك رئيسي في صياغة السياسات العامة، والمساهمة في إنتاج أبحاث وتحليلات رصينة تساعد العراق في مواجهة تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بناءً على ذلك، تدعو الورقة مراكز التفكير العراقية، إضافة إلى الجهات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، إلى النقاش المشترك حول تبني هذه المدونة وتطويرها، بحيث تعكس احتياجات الواقع العراقي، وتضمن مستقبلاً أكثر استدامة لمؤسسات البحث الفكري.

مقدمة

تُعتبر مراكز التفكير الاستراتيجية من العناصر الأساسية في عالم السياسة، حيث تلعب دوراً حيوياً في مساعدة صانعي القرار على فهم أفضل للواقع الذي يعيشونه والقضايا المعقدة والمترابطة التي يواجهونها على مستوى يومياتهم او استراتيجياً .ويزخر العراق في السنوات الأخيرة ولله الحمد، بتأسيس العديد من مراكز البحوث والدراسات والفكر الاهلية، والذي يعكس التوجه العام لفهم ومناقشة ودراسة القضايا المهمة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية في العراق وفي المحيط الاقليمي والدولي .ولو ان هذا القطاع حديث العهد وفي بداياتها الا ان هذه المراكز بدأت بإعطاء إشارات تنموية ودور مفيداً علماً انها تضم العديد من الباحثين والأكاديميين والمسؤولين السابقين والخبراء في مجالات مختلفة ومهمة .هذه الورقة المتواضعة تهدف لتقييم المراكز ودراسة سبل ارتقائها وتطويرها واستقرارها من خلال تقييم مقومات قوتها وتحدياتها وكذلك اقتراح انشاء مدونة سلوك طوعية لها.

لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه لما يسمى» مراكز التفكير«، وحيث ان هذا القطاع جديد في العراق ولم يصل لمرحلة النضوج يمكن لأي مؤسسة أهلية داخل العراق أن تختار أن تطلق على نفسها هذا الوصف .بشكل عام، يمكن تعريفها بأنها مؤسسات تسعى للتأثير على السياسات من خلال البحث والتحليل وتقديم الاستشارات لأصحاب القرار ومن يعمل في اجوائهم .قطاع البحث غير الأكاديمي يشمل طيفاً واسعاً من الجهات الفاعلة، ولا يقتصر على مراكز التفكير فقط، بل يشمل أيضاً المؤسسات الأخرى، مثل المعاهد البحثية المستقلة، والجمعيات التجارية، والهيئات البحثية المرتبطة بالنقابات أو مؤسسات أصحاب العمل، وحتى شركات الاستشارات وأقسام الأبحاث في الشركات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية (NGOs) وغيرها.

إلى جانب هذا التنوع الكبير في المؤسسات، يستغل بعض الفاعلين في هذا المجال غياب الهياكل الواضحة للتأثير على صنع السياسات، دون الكشف عن تضارب عندها في المصالح المحتملة .على سبيل المثال، قد يتم إنشاء مركز فكر يدعي بانه مستقل يخدم مصالح معينة لطرف معين، دون أن يكون شفافاً أو مستقلاً في نشاطه بل ممكن ايضاً يكون ذلك الطرف ممول رئيسي لنشاطاته .وفي ظل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العراق، تبرز الحاجة إلى دور فاعل لمراكز التفكير والأبحاث في صياغة السياسات ودعم صناع القرار بالمعلومات والتحليلات الدقيقة واقتراح السياسات البناءة التي تساعد المجتمع على النهوض والاستقرار والتقدم .ومع ازدياد عدد هذه المراكز وتنوع توجهاتها،

ظهرت تحديات تتعلق بتنظيم عملها وضمان التزامها بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تعزز من مصداقيتها.

إن التزام مراكز التفكير بالمبادئ المهنية في أنشطتها يسهم بشكل كبير في تحقيق منفعة للمجتمع، حيث تلعب دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية من خلال تشجيع صناع السياسات على تبني حلول مبتكرة قائمة على الأدلة والبحث والتقصي الميداني .هذه المؤسسات قادرة على بناء جسور بين مختلف الأطراف المعنية، وتوفر منصة للحوار والتداول المبني على البحث والتحليل العلمي .يمكن للبحث غير الأكاديمي وتقديم الاستشارات السياسية أن يكون له تأثير كبير على صناع القرار، كونه يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة السريعة للتحديات، مع تركيز محدد على السياسات التي يمكن دمجها بسهولة في عملية صنع القرار .ولكن في حال تصرفت هذه المؤسسات بطرق غير أخلاقية او مهنية، فإنها قد تؤثر سلباً على التطور الديمقراطي من خلال التلاعب مثلاً في صنع القرار والرأي العام .أهمية لائحة ضوابط السلوك والتي نقترح في هذه الورقة تبنيها طوعاً من قبل مراكز البحث والفكر تشمل تأثير هذه الممارسات على المجتمع، وأهمية السلوك المهني لمراكز التفكير نفسها وللأفراد العاملين فيها، فالالتزام الشخصي والجماعي بالمبادئ المهنية، إلى جانب استقلالية هذه المراكز ومصداقيتها، هما العاملان الرئيسيان لضمان فعاليتها وشرعيتها واستقرارها وتطورها.

نظراً لأن الهدف الأساسي لمراكز التفكير هو التأثير على السياسات والقرارات الديمقراطية، فإن شرعيتها تتأتى من التزامها بالمبادئ الأخلاقية، وبعبارةٍ أخرى، أي مركز فكر لا يلتزم بتلك المبادئ يفتقر إلى الشرعية الديمقراطية في أنشطته وتأثيره على عملية صنع القرار وعليه ضعف تعاطي مراكز البحث الخارجية والأجنبية معها ايضاً وخصوصاً مع البلدان ذات العراقة في هذا القطاع.

بصورة عامة، تلعب مراكز التفكير أدواراً متعددة، إذ تعمل كجسر يربط بين الأبحاث الأكاديمية وصنع السياسات، مما يسهل تبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين وتقدم دراسات وأبحاث تساهم في توضيح الأبعاد المختلفة للقضايا السياسية والاجتماعية، مما يساعد صانعي القرار على اتخاذ خطوات مدروسة وأكثر فعالية .كما أن لها دوراً بارزاً في إرشاد صانعي القرار، خاصة في المواقف التي تتطلب خبرة متخصصة وسرعة في اتخاذ القرارات.

الورقة تتضمن عدة محاور مهمة مرتبطة بتبيان الفروقات بين المؤسسات البحثية الاكاديمية ومراكز التفكير وطبيعة التحديات والفرص التي تواجه مراكز البحث الأهلية في

العراق والخطوات الاحترازية والعملية المطلوب مراعاتها وكيفية مأسسة القطاع وادامته وأخيراً إعطاء امثلة لعدة دول مهمة والتي عملت شخصياً فيها ومعها في كيفية دعم هذا القطاع المهم .

لذلك، برزت الحاجة إلى صياغة واقتراح تبني ورقة مدونة سلوك شاملة تنظم عمل مراكز التفكير وتشمل اهم مُخرجين فيها وهما» : (مسودة أسس مدونة السلوك) او (مسودة سياسات مدونة السلوك الملحق) أ (و)ب[(، ليكونا بمثابة إطار عام مرجعي يحدد المبادئ الأساسية التي على هذه المؤسسات الالتزام بها وكذلك لتنظم العلاقة بين مراكز التفكير والأبحاث مع بعضها وتضمن تعاونها بروح من الاحترام المتبادل والشفافية، تهدف هذه المدونة إلى تعزيز الحيادية وحماية استقلالية هذه المراكز وضمان التزامها بمعايير البحث العلمي الرصين بما يخدم الصالح العام، ويضع الأساس لبناء بيئة بحثية وصنع سياسات رشيدة وفعالة قائمة على المهنية والشفافية.

الفوارق بين المؤسسات البحثية الأكاديمية ومراكز التفكير

أحد الأسباب التي تجعل التمييز بين البحث الأكاديمي وغير الأكاديمي مهماً هو أن المؤسسات التي تعمل في هذين القطاعين المختلفين تواجه سوقاً وجمهوراً مختلفة تماماً، ومن ثم حوافز مختلفة .وبهذا الهدف، تم اعداد الجدول ادناه كمحاولة لرسم الفرق بين المؤسسات التي تقدم التحليل المبني على الأدلة والنصائح) مع تركيز خاص على مراكز التفكير (ومقارنتها بالمؤسسات البحثية الأكاديمية التقليدية.

من الطبيعي ان التمييز في الواقع ليس واضحاً بهذه الدرجة، وقد توجد أشكال هجينة، مثل مراكز التفكير الموجودة في الجامعات، لذا ينبغي فهم الفوارق، بين ميول المؤسسات البحثية غير الأكاديمية نحو أحد الأطراف وميول المؤسسات البحثية الأكاديمية التي تنحى نحو الطرف الآخر .في كلا القطاعين، ستكون هنالك استثناءات للهياكل العامة المرسومة في الجدول المبين ادناه، ومن المهم التأكيد على أن هذا ليس تصنيفاً يميّز بين السلوك المهني وغير المهني، بل هو محاولة لتوصيف الفروقات الهيكلية بين الفاعلين المختلفين . في كلا الجزأين من العرض، هناك حاجة للالتزام بالمتطلبات والاطر القانونية، على سبيل المثال النظام الأوروبي العام لحماية البيانات [1](GDPR) او قانون رقم (3) لسنة 1971 العراقي المعدل بشأن حماية حق المؤلف.

المؤسسات البحثية الاكاديمية	مراكز الفكر
الالتزام بالحقيقة العلمية	الالتزام بمهمة أو هدف أو تأثير أو ربما اتجاه سياسي/أيديولوجي
البحث الأساسي، يعتمد غالباً على البيانات التاريخية، وإنتاج المعرفة	تفسير وتحليل مجموعة واسعة من الأدلة الموجودة، نظرة مستقبلية، استخدام/ تطبيق نتائج البحث
موضوعي ويتناول الحالة الراهنة للمعرفة	معياري مع تقديم توصيات باتجاه معين.
تقديم المنافع العامة.	العمل لصالح الأطراف المعنية لتلبية الاحتياجات والمصالح الخاصة بسياق يهدف نحو المصلحة العامة.
المراجعة من قبل الأقران، التقييم النقدي من قبل أكاديميين/ مؤسسات أكاديمية	التقييم من قبل "العملاء" والحكم على مدى ملاءمته من خلال التبني من قبل صانعي القرار. نادراً ما تتم المراجعة من قبل النظراء أو النقد من قبل مراكز الفكر الاخرى.
تمويل أساسي من خلال تمويل بحثي مخصص ولكن بشروط تحددها الهيئات الممولة المشتركة (الحكومات، مؤسسات دولية)، طويل الأمد، حافز قوي للالتزام بالإرشادات البحثية.	تمويل متنوع بمصالح متميزة، قصير الأمد، حافز ضعيف للالتزام بالإرشادات البحثية، في بعض الأحيان توازن هش بين المحتوى الاستراتيجي ومصلحة الأطراف الممولة.
نموذج تنظيمي محدد وغير ربحي بالعادة.	أشكال تنظيمية متنوعة، نماذج ادارة متنوعة، بعضها غير ربحي وبعضها بحي.
تضارب المصالح محدد بوضوح.	مصالح متنافسة، لا توجد هرميّة واضحة للصواب والخطأ.
توزيع واضح للأدوار/ علاقة واضحة بالمؤسسة أو الأفراد (توظيف). علاقة مؤسسية واضحة للأفراد.	الأفراد يمكن أن يكونوا موضوعات/ مشاركين، باحثين، ممولين، مؤسسين، صانعي قرار، إدارة في نفس الوقت، أشكال متعددة للعلاقات.
تقديم بيئة بحثية.	تقديم منصة للنقاش.

تصميم البحث لتشجيع اخراج نتائج موضوعية، الشفافية وقابلية التكرار، عام، والوصول مفتوح.	البحث والتحليل الذي يهدف في الوقت ذاته إلى التأثير (مثل المقابلات مع صناع القرار، فرق العمل، ورش العمل)، غالباً ما يكون سري و"مرة واحدة". غير رسمي، معلومات خاصة.
عرض نتائج البحث بشكل غير متحيز.	المشاركة الفعالة في النقاش السياسي ممكن ان يكون منحاز لطرف دون اخر.

في بعض الأحيان، تواجه مراكز التفكير أزمات تمويلية، كما حدث خلال جائحة كورونا وما تلاها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية .وعلى الرغم من تزايد الحاجة إلى نصائح وتحليلات هذه المراكز، إلا أن الوضع يستدعي استجابات سريعة للتحديات السياسية المعقدة والمتزايدة في عالمٍ يمتاز بعدم اليقين.

ومع ذلك، قد تؤدي الأزمات إلى تأثير سلبي على التمويل الموجه لمراكز التفكير ففي أوقات الأزمات، غالباً ما يُنظر إلى دعم هذه المؤسسات كهدف سهل لخفض النفقات من قبل الشركات الخاصة والسلطات العامة التي تعاني من ضغوط مالية .هذا يزيد من ضعف التمويل لهذه المراكز، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثير المصالح الخاصة، سيما إذا كانت هذه المصالح تشكل أساس نموذجها المالي.

تحديات مراكز البحث الأهلية في العراق

تواجه مراكز البحث الأهلية في العراق مجموعة من التحديات المؤسسية والسياسية والمالية، التي تؤثر على قدرتها في تحقيق تأثير ملموس على السياسات العامة ودعم عملية اتخاذ القرار، وفيما يلي نستعرض أبرز هذه التحديات:

ضعف التمويل والاستدامة المالية :معظم مراكز البحث الأهلية تعتمد على تبرعات فردية أو دعم محدود من الجهات المانحة، مما يجعلها عرضة للأزمات المالية .وعليه فان شحة التمويل تؤثر على قدرة هذه المراكز في جذب الكفاءات البحثية، تنفيذ المشاريع طويلة الأجل، وتحديث أدواتها البحثية.

التوجس بين مراكز البحث وصناع القرار :هناك فجوة ثقة بين مراكز البحث الأهلية والمؤسسات الحكومية، حيث يعتبر بعض المسؤولين أن هذه المراكز قد تكون منحازة لأطراف معينة أو غير محايدة في طرحها .وعليه فان غياب التواصل الفعّال مع صناع القرار يقلل من تأثير هذه المراكز في صياغة السياسات العامة.

التدخلات السياسية :تتأثر كثير من مراكز التفكير في العراق بالتجاذبات السياسية، مما يضعف مصداقيتها ويجعلها عرضة للاتهام بالتحيز .وعليه في بعض الحالات، يتم استغلال هذه المراكز كأدوات لنشر أجندات سياسية معينة بدلاً من تقديم دراسات موضوعية.

نقص الكفاءات البحثية :يعاني العراق من هجرة العقول، وهذا يؤثر سلباً على قدرة مراكز البحث في استقطاب واستمرار عمل باحثين مؤهلين .

ضعف البنية التحتية البحثية :تعاني مراكز البحث من عجز في المكتبات الإلكترونية، قواعد البيانات (خصوصاً الرسمية والحكومية)، وأدوات البحث الحديثة، وعليه ضعف التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية يقلل من قدرتها على إنتاج أبحاث دقيقة وحديثة.

غياب التشريعات الداعمة :لا توجد قوانين واضحة في العراق لتنظيم عمل مراكز البحث الأهلية وحمايتها، وعليه فان بعض المراكز تواجه عقبات إدارية وبيروقراطية تعيق عملها.

ضعف الوعي بأهمية البحث العلمي :هناك ضعف في تقدير أهمية الأبحاث والدراسات لدى بعض المؤسسات الحكومية او السياسيين المعنيين بالقرارات السياسية او المجتمع بشكل عام .وعليه فان صناع القرار لا يعتمدون بشكل كافٍ على مخرجات المراكز التفكير والبحثية عند صياغة السياسات.

ضعف التعاون الميداني بين المراكز :تحتاج هذه المراكز ان تعضد بعضها بعض من خلال تلاقح الأفكار والعمل الجماعي في البحث والتقصي فيما بينها.

فرص مراكز البحث الأهلية في العراق

بالرغم التحديات، هنالك فرص كبيرة أمام مراكز البحث الأهلية لتحقيق تأثير إيجابي في المشهد العراقي، وفيما يأتي نقدم أبرز الفرص المتاحة:

تزايد الحاجة إلى مخرجات علمية موضوعية :مع تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق، تزداد الحاجة إلى دراسات علمية محايدة تساعد في تقديم حلول مستدامة .وهنا يمكن لمراكز البحث أن تصبح شريكاً رئيسياً للحكومة والقطاع الخاص في تقديم توصيات علمية لصنع القرار.

دعم المجتمع الدولي :هناك اهتمام دولي بدعم المؤسسات الفكرية في العراق لتعزيز الديمقراطية والاستقرار .وهنا يمكن الاستفادة من المنح الدولية والمشاركة في الشبكات البحثية الإقليمية والدولية.

التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية :بإمكان الجامعات العراقية أن تكون مساهماً قوياً لمراكز البحث في تنفيذ المشاريع البحثية .وهنا سيوفر التعاون مع الجامعات الدولية فرصاً للتدريب وتطوير الكفاءات البحثية.

تنامي دور المجتمع المدني :يشهد المجتمع المدني في العراق نمواً متزايداً، مما يعزز من أهمية مراكز البحث كمؤسسات تقدم حلولاً علمية لقضايا المجتمع .وهنا يمكن لمراكز البحث أن تلعب دوراً حيوياً في توجيه النقاشات العامة ونشر الوعي حول قضايا حقوق الإنسان، البيئة، والتنمية الاقتصادية.

التطور الرقمي :يوفر التطور التكنولوجي فرصاً لمراكز البحث لتحسين أدائها وزيادة انتشارها .وهنا سيسهم إنشاء منصات رقمية لنشر الأبحاث والتقارير في تعزيز حضور هذه المراكز على المستوى المحلي والدولي.

الحاجة إلى بناء السلام :يواجه العراق تحديات في بناء السلام والمصالحة الوطنية .ويمكن لمراكز البحث أن تلعب دوراً في تقديم دراسات تعزز التفاهم بين الأطراف المختلفة وتقترح حلولاً للصراعات .وهنا تواجه مراكز البحث الأهلية في العراق تحديات كبيرة، لكنها تمتلك أيضاً فرصاً كبيرة للنمو والتأثير .وتستطيع هذه المراكز أن تكون ذات تأثير كبير في دعم السياسات العامة، بشرط تعزيز استقلالها، تنويع مصادر تمويلها، وتطوير قدراتها البحثية.

نماذج الدعم في الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان

يختلف دعم الحكومات لمراكز البحث والفكر من دولة إلى أخرى وفقاً للسياقات السياسية، الاقتصادية، والثقافية .سنأخذ في هذه الورقة مقارنة بين كيفية دعم الحكومات في بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والولايات المتحدة الامريكية لمراكز البحث والفكر، مع التركيز على أشكال الدعم المالي، التشريعي، والسياسي، مع تسليط الضوء على آليات الادارة والإدامة على قطاع مراكز البحث .يتضمن ذلك كيفية تنظيم هذه المراكز، وحمايتها قانونياً، وتعزيز استدامتها المالية، فضلاً عن آليات تقييمها ومساءلتها لضمان الشفافية والمصداقية.

أولاً - الولايات المتحدة الامريكية:

يتم تنظيم قطاع مراكز البحث والفكر في الولايات المتحدة تحت إطار قانوني وتنظيمي يتيح لها العمل كمؤسسات غير ربحية بموجب قانون الضرائب .هذا الوضع القانوني يمنحها إعفاءات ضريبية تعزز من قدرتها على التركيز على مهامها البحثية دون أعباء مالية كبيرة .الى جانب ذلك، توجد هيئات رقابية مثل دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) التي تضمن التزام هذه المراكز بالقوانين المالية والضريبية، مما يعزز من الشفافية والمصداقية في عملياتها.

مصادر التمويل:

تمويل حكومي غير مباشر :في الولايات المتحدة، لا تحصل مراكز التفكير على تمويل مباشر من الحكومة الفيدرالية .بدلاً من ذلك، يتم دعمها عبر عقود بحثية مع الوزارات الحكومية مثل وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية .(CIA)

تمويل خاص :تعتمد معظم مراكز التفكير الأمريكية على التبرعات من الأفراد الأثرياء، الشركات الكبرى، والمؤسسات الخيرية مثل Bill & Melinda Gates Foundation و Ford Foundation.

إعفاءات ضريبية :المؤسسات الفكرية المسجلة ك» مؤسسات غير ربحية «تحصل على إعفاءات ضريبية كبيرة، ما يعزز من قدرتها على جمع التبرعات.

تعتمد مراكز التفكير الأمريكية على التمويل الخاص بشكل كبير، سواء من الأفراد الأثرياء، الشركات، أو المؤسسات الخيرية مثل Ford Foundation و Rockefeller Foundation.

تتلقى بعض المراكز عقوداً حكومية لتنفيذ دراسات وبحوث محددة، مثل RAND Corporationالتي تتعاون مع وزارة الدفاع ووكالات الأمن القومي.

ثانياً - المملكة المتحدة :

الإطار القانوني والتنظيمي يتم من خلال تسجيل مراكز التفكير البريطانية إما كمؤسسات خيرية (Charities) أو كشركات محدودة تحت قانون الشركات البريطاني .وتكون هيئة مراقبة للمؤسسات المسجلة (Charity Commission) كمنظمة خيرية لضمان التزامها بالأهداف غير الربحية.

نوع الدعم الحكومي وغير الحكومي والاليات الرئيسية :

تمويل حكومي مباشر :تقدم الحكومة البريطانية دعماً مباشراً لبعض مراكز التفكير المتخصصة في السياسة العامة والدفاع والاقتصاد .يتم ذلك عبر تمويل مشاريع بحثية معينة أو عبر الوزارات مثل وزارة الخارجية والكومنويلث والتنمية .(FCDO)

عقود بحثية واستشارات :تعتمد الحكومة البريطانية بشكل كبير على مراكز التفكير لإعداد دراسات واستشارات لصياغة السياسات العامة .

إعفاءات ضريبية :تحصل مراكز البحث المسجلة كـ» مؤسسات خيرية (Charitable Institutions)« على إعفاءات ضريبية، مما يسهم في تقليل الأعباء المالية عليها.

مصادر التمويل:

تُعتبر مصادر التمويل أحد العوامل الأساسية في تحقيق استدامة واستمرار الأنشطة والمشاريع المختلفة .ومن بين هذه المصادر نجد التمويل الحكومي المباشر، التمويل الخاص من الشركات والمؤسسات، فضلاً عن الإيرادات الذاتية المتأتية من تقديم الخدمات الاستشارية أو تنظيم الفعاليات المختلفة .تتنوع هذه المصادر من حيث طبيعتها وأهدافها، مما يساهم في توفير الدعم المالي اللازم لمجموعة واسعة من المشروعات كتنظيم المؤتمرات والندوات.

ثالثاً - جمهورية ألمانيا الاتحادية:

يحدد الإطار القانوني والتنظيمي تنظيم قطاع مراكز البحث والفكر عبر قوانين الأحزاب السياسية، حيث تتلقى بعض المراكز دعماً مباشراً من الأحزاب، ويتم الإشراف عليها من خلال البرلمان الألماني، وتكون هيئات رقابية مثل المكتب الاتحادي للمحاسبة لضمان توجيه الأموال العامة التي تُمنح لمراكز التفكير نحو استخدامها بطريقة شفافة ووفق الأهداف المحددة.

نوع الدعم الحكومي وغير الحكومي والاليات الرئيسية :

تمويل من الأحزاب السياسية :توفر ألمانيا دعم مباشر لمراكز البحث عبر» المؤسسات الحزبية«، وهي مؤسسات مرتبطة بالأحزاب السياسية الكبرى وتُمول من ميزانية الدولة بناءً على عدد مقاعد الحزب في البرلمان .

تمويل حكومي مباشر :تقدم الحكومة الألمانية تمويلاً مباشراً لمراكز التفكير من خلال الوزارات والمؤسسات العامة، خاصة في مجالات السياسة الخارجية، الدفاع، والتنمية الاقتصادية .

دعم مؤسسي :تقدم المؤسسات الألمانية مثل الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD) منحاً لمراكز الأبحاث لتعزيز التعاون الدولي في البحث العلمي.

مصادر التمويل:

تلعب مراكز البحث دوراً محورياً في تطوير المعرفة والابتكار بفضل التمويل الذي تتلقاه من مصادر متعددة، إذ تحصل على دعم حكومي مباشر وغير مباشر من عدة وزارات، من بينها وزارة الخارجية ووزارة التعليم والبحث العلمي .هذا التمويل الحكومي يمكّن المراكز من تحقيق أهدافها البحثية والمساهمة في تقدم المجتمع العلمي.

بالإضافة إلى ما تقدم، تستفيد بعض مراكز البحث من التمويل الذي تقدمه الأحزاب السياسية، إذ يتم تحديد هذا التمويل بناءً على عدد مقاعد الحزب في البرلمان، فعلى سبيل المثال مؤسسة (Konrad Adenauer Stiftung) التي ترتبط بحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) تعد نموذجاً على هذا النوع من التمويل .تُستخدم هذه الأموال لدعم الأنشطة البحثية وتوفير الموارد اللازمة للمشروعات البحثية المختلفة.

رابعاً - اليابان :

لا توجد قوانين محددة لتنظيم مراكز التفكير في اليابان، ومع ذلك يتم تسجيلها كمؤسسات غير ربحية أو شركات استشارية تحت قانون الشركات الياباني، فالحكومة اليابانية تعتمد بشكل أكبر على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في إعداد الدراسات البحثية، ما يقلل من الحاجة لتنظيم مراكز التفكير بشكل مباشر.

نوع الدعم الحكومي وغير الحكومي والاليات الرئيسية :

تمويل حكومي محدود :في اليابان، تعتمد معظم مراكز التفكير على تمويل حكومي محدود، بينما تركز الحكومة أكثر على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لإعداد الدراسات والسياسات .

شراكات مع القطاع الخاص :تعتمد مراكز التفكير اليابانية بشكل كبير على التمويل من الشركات الكبرى والبنوك، إذ يتم تمويل مشاريع البحث من قبل مؤسسات خاصة مثل Mitsubishi Foundationو Suntory Foundation.

تمويل من الوزارات :بعض الوزارات اليابانية مثل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI)تقدم تمويلاً لمشاريع بحثية محددة.

مصادر التمويل:

تستند مراكز التفكير في اليابان بشكل كبير على التمويل الخاص من الشركات الكبيرة والمؤسسات البارزة، مثل مؤسسة Toyota Foundation و Sumitomo Foundation.يتيح هذا التمويل للمراكز دعم أبحاثها وأنشطتها الفكرية.

فضلاً عن ذلك، تتلقى بعض مراكز التفكير عقوداً حكومية لإجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسياسات العامة، مما يمكنها من تقديم تحليلات دقيقة وتوصيات قيمة لدعم القرارات الحكومية.

الخطوات الاحترازية المطلوب مراعاتها للارتقاء

تشير الدراسات التي تناولت واقع مراكز التفكير في العراق، على اختلاف أنواعها، إلى ضعف تأثير هذه المراكز في البيئة السياسية والاجتماعية بشكلٍ عام، وفي عملية صنع القرار السياسي بشكل خاص، وذلك على ثلاثة مستويات رئيسية وهي :

أولاً :ضعف التواصل بين هذه المراكز ومؤسسات صنع القرار السياسي، **وثانياً :**عدم الاستفادة الكافية من خبرات العاملين في هذه المراكز لإدارة شؤون الدولة، سواء من خلال تعيينهم في مناصب مهمة أو مشاركتهم في الوفود الرسمية داخل العراق وخارجه، **واخيراً :** ضعف الاستفادة من مخرجات هذه المراكز في تقديم الاستشارات والتحليلات، وإيجاد الحلول للمشكلات التي يواجهها صناع القرار السياسي.

وتواجه مراكز التفكير في العراق العديد من التحديات التي تعيق عملها، إذ يعد نقص التمويل من أبرز هذه العقبات، حيث تعاني معظم هذه المراكز من قلة الموارد المالية، وهو أمر يمكن فهمه بالنظر إلى أن العراق، مثل العديد من الدول العربية، ينفق أقل القليل على البحث العلمي .لهذه الشحة في التمويل أثر بشكل كبير على الإنتاج المعرفي لهذه المراكز، مما يعيق قدرتها على القيام بدور حيوي في صنع القرار السياسي.

علاوة على ذلك، يظهر أن الكثير من صناع القرار في العراق يفتقرون إلى الإيمان بأهمية مراكز التفكير ودورها الاستراتيجي في دعم عملية اتخاذ القرار وهذه القناعة الغائبة تعزز من التحديات التي تواجهها هذه المراكز، حيث إن غياب العمل المؤسسي المستقل يعد

من العقبات الرئيسية .وتتعرض المراكز للقيود السياسية التي تفرضها السلطات، مما يؤثر على استقلاليتها ويزيد من عدم الثقة من قبل صناع القرار.

فضلاً عما تقدم، تعاني العديد من المراكز من غياب استراتيجية واضحة، حيث يفتقر الكثير منها إلى قيادات تمتلك رؤية استراتيجية تسهم في وضع سياسات عامة قادرة على التأثير الفعّال في صناع القرار، لذا فإن تحقيق الفعالية والتأثير يتطلب تقوية مكامن الضعف وإيجاد حلول للتحديات القائمة.

لا شك ان تنظيم بروتوكول او مدونة سلوك للتعاون والتنسيق بين مراكز التفكير والبحث العراقية ذات الخلفيات السياسية المتنوعة ليس بالسهولة التي قد يتوقعها البعض بل من الممكن ان تواجه هذه المساعي او الجهود العديد من التحديات، وخصوصاً في المراحل الأولى، التي يجب توخي الحذر بشأنها والتهيئة لوضع خطوات احترازية لتلافي الوقوع في مواجهتها، وفي ادنا نستعرض بإيجاز أبرز التحديات:

تحديات الاستقطاب السياسي :قد يؤدي تنوع الخلفيات السياسية لمراكز التفكير والبحث إلى صراعات، أو إحجام عن التعاون، أو حتى انهيار إطار التعاون، لذلك من الضروري التأكيد على الحيادية وعدم الانحياز في البروتوكول/المدونة، وإنشاء حدود واضحة بين الدعوة السياسية والبحث التعاوني.

تحديات الديناميكيات غير المتكافئة :قد تهيمن مراكز التفكير والبحث الأكبر أو الأكثر تمويلًا على عملية صنع القرار أو تفرض أجندتها، مما يهمش المؤسسات الأصغر أو الأقل تمويلًا، لذلك من الضروري إنشاء قواعد واضحة للمشاركة المتساوية والعادلة، والتأكد من أن جميع المؤسسات لهم صوت متساوٍ، واعتماد نموذج صنع القرار القائم على التوافق.

تحديات تضارب المصالح :قد تمتلك بعض مراكز التفكير والبحث أجندات سياسية أو أيديولوجية أو مالية خفية قد تقوض الجهود الجماعية أو تحرّف نتائج البحث، لذلك يجب فرض قواعد صارمة للشفافية والإفصاح قدر الإمكان بشأن مصادر التمويل والانتماءات وأي تضارب محتمل في المصالح.

تحديات فقدان الثقة والشفافية :يمكن أن تنشأ خلافات كبيرة بين مراكز التفكير والبحث، خاصة عندما تتعارض أيديولوجياتها السياسية أو إذا كانت هناك شكوك في النوايا الحسنة فيما بينها، لذلك يجب تعزيز التواصل المفتوح، وتشجيع الشفافية في البحث والتمويل، والقيام بفعاليات وممارسات لبناء الثقة مثل المشاريع المشتركة والاجتماعات المنتظمة وورش العمل المشتركة.

تحديات التفاوت في جودة العمل :قد يؤدي التفاوت في القدرات والخبرة والدقة المنهجية بين مراكز التفكير والبحث إلى مساهمات غير متكافئة أو مخرجات بحثية دون المستوى، لذلك هناك اهمية لتوفير فرص لبناء القدرات والتدريب لرفع مستوى العمل في جميع مراكز التفكير المتحالفة.

تحديات الاعتماد المالي والتأثير الخارجي :قد يمارس المانحون الخارجيون تأثيراً على الجهود التعاونية باستخدام نفوذهم المالي لتوجيه أجندات البحث أو النتائج باتجاه معين، لذلك هناك ضرورة للتأكد من أن مصادر التمويل شفافة، وعدم السماح لأي مانح فردي بالهيمنة على الأجندة التعاونية، وتنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على مصدر واحد.

تحديات الحساسية الثقافية والطائفية :يمكن أن تكون التنوعات الثقافية والدينية والإثنية في العراق مصدراً للتوتر، والتعامل غير السليم مع المواضيع الحساسة قد يؤدي إلى إبعاد مجموعات معينة أو تقويض الوحدة الوطنية، لذلك هناك ضرورة لتشجيع التدريب على الحساسية الثقافية، وتعزيز الحوار الشامل، ووضع إرشادات لمناقشة القضايا الحساسة بطريقة محترمة وبناءة.

تحديات التركيز قصير الأجل :قد تركز بعض مراكز التفكير على القضايا السياسية الانية بدلاً من معالجة احتياجات العراق طويلة الأجل وأهداف التنمية والمواضيع والملفات المهمة، لذلك يجب وضع أهداف طويلة الأجل مشتركة للتعاون التي تعطي الأولوية لاستقرار العراق وتنميته على المكاسب السياسية قصيرة الأجل.

تحديات التنافس على الاعتراف والمصداقية :قد تنشأ منافسات بشأن من يحصل على رصيد في نتائج بحثية معينة أو من يعتبر أكثر مصداقية أو تأثيراً في أعين الجمهور، ويمكن مواجهة هذه المخاطر عن طريق وضع تعريفات واضحة لنسبة الرصيد للمساهمات، وتوزيع الميزة بشكل عادل، وتشجيع التعاون على المنافسة.

تحديات نقص الالتزام :قد لا تلتزم بعض مراكز التفكير تماماً بالعملية التعاونية، مما يؤدي إلى عدم المساهمة بشكل فعّال أو الانسحاب بعد فترة قصيرة، لذلك فأن وضع توقعات واضحة للمشاركة، وتحديد العواقب المحتملة للتراجع، واستمرار تحفيز التعاون من خلال المنح والمنشورات المشتركة مهم في هذه الحالة.

تحديات إدارة الأهداف المتنوعة :قد تختلف أهداف مراكز التفكير والبحث وتوجهاتها، حيث يركز بعضها على القضايا المحلية، بينما يعطي الآخرون الأولوية للشؤون الوطنية أو الإقليمية او الدولية، مما يؤدي إلى عدم التوافق في الأهداف، لذلك فأن تحديد أهداف

مشتركة يمكن أن يوحد شبكة المراكز البحثية، وإنشاء مجموعات عمل أو مشاريع تسمح لمراكز التفكير والبحث بالتركيز على نقاط قوتها مع المساهمة في المهمة الأكبر.

التحديات القانونية والتنظيمية :قد تؤدي الاختلافات في الأطر القانونية أو القيود على المؤسسات غير الحكومية أو التدخل الحكومي إلى تعقيد التعاون، خاصة عبر مناطق مختلفة في العراق، لذلك عند تنظيم فقرات البروتوكول يجب التأكد من ان يكون متوافقاً مع القوانين والتشريعات النافذة، وإنشاء خطط طوارئ للتعامل مع اية صعوبات قانونية أو تنظيمية متوقعة.

تحديات الإرهاق والتوسع الزائد :قد يؤدي تحميل مراكز التفكير بالكثير من المشاريع أو المطالب التعاونية إلى الإرهاق، خاصة إذا كانت تفتقر إلى القدرة على تلبية التوقعات، لذلك من الضروري تحديد أهداف واقعية، والحفاظ على وتيرة مستدامة، والسماح بالمرونة لمراكز التفكير والبحث للمشاركة بالمستويات التي يمكنهم إدارتها بشكل معقول.

تحديات الاستدامة والاستمرارية :قد تؤدي التغييرات في القيادة أو تدوير الموظفين أو الأزمات الخارجية إلى تعطيل عمل المؤسسة أو إنهائه، لذلك يجب بناء آليات مؤسسية تضمن الاستمرارية، مثل القيادة الدورية، والتوثيق الواضح للتعاملات، والملكية المشتركة للمبادرات.

تحديات الانتقادات الخارجية أو الضغوط :قد يواجه التعاون انتقادات من المجموعات السياسية أو وسائل الإعلام أو الكيانات الخارجية التي تتهمه بالتحيز أو تشكك في شرعيته، لذلك فمن الضروري التمسك بأعلى المعايير المهنية، والتواصل بوضوح مع الجمهور حول أهداف وعمليات التعاون، والشفافية بشأن مصادر التمويل والانتماءات.

تحديات الاوضاع الأمنية :نظراً للتحديات الأمنية في العراق، قد تواجه بعض مراكز التفكير تهديدات أو أعمال عنف، مما قد يعوق مشاركتها أو يضع الأعضاء في خطر، لذلك هناك اهمية توفير تقييمات أمنية للفعاليات أو الاجتماعات، وإنشاء خطط طوارئ، والتأكد من أن المشاركة يمكن أن تتم عن بُعد عند الضرورة.

بإيجاز، تجدر الإشارة الى ان الوعي بهذه المخاطر وتنفيذ استراتيجيات احترازية استباقية، تساعد على التعاون وتنسيق مراكز التفكير والابحاث أن يكون أكثر مرونة وإنتاجية، وسيساهم الالتزام بالشفافية والتعاون غير الحزبي وبناء القدرات في بناء قاعدة قوية من التعاون الذي يخدم مصلحة العراق الوطنية على المدى الطويل.

مأسسة هذا القطاع الجديد

للوصول إلى مأسسة قطاع مراكز البحث الأهلية في العراق، يجب اتباع خطوات منهجية تأخذ بعين الاعتبار التحديات العراقية والفرص المتاحة، مع التركيز على تعزيز الإطار القانوني، الاستدامة المالية، وتطوير الكفاءات البشرية .وفيما يلي نستعرض مقترح خطة تتضمن الإجراءات العملية والأدوات المؤسسية لتحقيق ذلك:

اولاً - الإطار القانوني والتنظيمي:

أ-تشريع قانوني أم الالتزام الطوعي بمدونة السلوك؟

تنظيم عمل مراكز التفكير والأبحاث في العراق أمراً أساسياً لضمان استقلاليتها وتعزيز تأثيرها على صناعة القرار، في هذا السياق، هناك تساؤل جوهري من مدراء المراكز ومن يتفاعل معهم من باحثين وسياسيين واخرين حول ما إذا كان ينبغي إصدار تشريع قانوني يلزم المراكز بالامتثال مثلاً لمدونة السلوك، أم أن الالتزام بها يجب أن يبقى طوعياً بالكامل؟

النموذج الطوعي يتسم بالمرونة والاستقلالية .ففي العديد من الدول، تتبع مراكز التفكير نموذجاً طوعياً فيما يخص مدونات السلوك، حيث تُعتبر المدونة إطاراً توجيهياً يعزز المعايير الأخلاقية والمهنية دون فرض التزامات قانونية صارمة .فمثال الولايات المتحدة او المملكة المتحدة نرى تتبعان هذا النموذج التطوعي، حيث تعتمد معظم مراكز التفكير على مدونات سلوك داخلية لضمان الشفافية والاستقلالية دون تدخل حكومي مباشر.

ففي المثل البريطاني، تعمل هيئة Charity Commission على مراقبة المؤسسات البحثية المسجلة كمنظمات خيرية، مما يضمن التزامها بمعايير الحوكمة والشفافية دون فرض قانون خاص بمراكز التفكير .ميزة هذا النموذج التطوعي انها تمنح مراكز التفكير مرونة واستقلالية في إدارة شؤونها، وكذلك تقلل من التدخل الحكومي، مما يعزز حرية البحث والتحليل، واخيراً يتيح للمراكز تطوير معاييرها الخاصة بناءً على بيئتها التشغيلية .اما التحدي الأساسي مع غياب تشريع رسمي فستواجه المراكز صعوبة في ضمان الالتزام بالمدونة من قبل الجميع ومع ذلك بعض المراكز ستفتقر إلى الحوافز الكافية للالتزام بمعايير الشفافية والاستقلالية .

اما في بعض الدول الأخرى فيتم تبني تشريعات تضع إطاراً قانونياً لعمل مراكز التفكير لضمان الشفافية والاستدامة المالية، ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية فأننا نرى اعتماد مراكز بحثها على نظاماً قانونياً يشمل تمويلاً حكومياً لمراكز التفكير المرتبطة بالأحزاب السياسية، مما يفرض عليها الالتزام بمعايير قانونية صارمة تتعلق بالنزاهة والحيادية .وفي

اليابان، يتم تسجيل مراكز التفكير ضمن قانون الشركات أو كمنظمات غير ربحية، ما يفرض عليها متطلبات قانونية محددة، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والحوكمة .

ميزة هذا النموذج التشريعي انها تضمن إطاراً قانونياً واضحاً ينظم عمل المراكز ويمنحها الاعتراف الرسمي، ويعزز المساءلة ويمنع التلاعب بالتمويلات أو الاستغلال السياسي للمراكز البحثية، وكذلك يساهم في حماية مراكز التفكير من الضغوط السياسية أو التدخلات غير المشروعة .اما التحديات لهذا المنهج فقد تؤدي التزام بالقوانين والتشريعات إلى بيروقراطية زائدة، مما يقلل من استقلالية المراكز، ويزد من خطورة التدخل الحكومي في توجيه الأبحاث المنتجة والتحكم في تمويل المراكز تبعاً .

نحن امام معادلة صعبة وخصوصاً مع ادراكنا لتعقيدات المشهد العراقي وضعف تفاعل السياسيين مع مراكز البحث وخصوصاً مع حالة ضعف تحكمها على المراكز .ممكن جدا دراسة نموذج هجين بين الطوعي والقانوني، أي التوصية بأن يكون التزام المراكز بمدونة السلوك طوعياً، ولكن ضمن إطار قانوني داعم، بحيث تظل مدونة السلوك اختيارية للمراكز التي ترغب في تعزيز معايير الحوكمة والشفافية و يتم إقرار تشريع قانوني مرن ينظم عمل مراكز التفكير من دون تقييد استقلاليتها، على أن يشمل معايير شفافية للتمويل والإفصاح عن مصادر الدخل مع إطاراً عاماً للتسجيل والحصول على الاعتراف الرسمي .

فهل هناك مثلا إمكانية إنشاء هيئة وطنية للتنظيم الطوعي تشرف على تطبيق المدونة دون فرض عقوبات قانونية صارمة؟ وبهذا الشكل، يمكن لمراكز التفكير العراقية أن تعمل في بيئة مرنة ومستقلة، مع وجود إطار قانوني داعم يحميها ويضمن شفافيتها دون فرض قيود حكومية على محتوى أبحاثها أو أنشطتها الفكرية.

ب .إنشاء هيئة استشارية لتنسيق عمل مراكز التفكير وتتولى مهمة تقديم الدعم الفني، ومراقبة أدى المراكز لضمان التزامها بالمعايير المهنية.

ثانياً - تعزيز التمويل والاستدامة المالية:

أ .إطلاق صندوق وطني لإسناد مراكز البحث من اجل دعم المشاريع البحثية التي تخدم القضايا الوطنية .ستقلص هذه الخطوة الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز الاستقلالية المالية.

ب .تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص من خلال وضع حوافز للشركات لدعم مراكز البحث من خلال إعفاءات ضريبية، لتيسير عملية جذب الاستثمارات من القطاع الخاص لدعم الأنشطة البحثية.

ج .تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع مراكز التفكير على تقديم خدمات استشارية مدفوعة الثمن، وتنظيم مؤتمرات، وإعداد دراسات لصالح القطاعين العام والخاص . سيساعد هذا التوجه في تحقيق استدامة مالية وتخفيف الاعتماد على التبرعات.

ثالثاً - بناء القدرات البشرية:

أ .إطلاق برامج تدريبية للباحثين من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتعزيز المهارات البحثية، الكتابة الأكاديمية، واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة .سيحسن هذا الاجراء جودة الأبحاث وتعزيز قدرة المراكز على التأثير في السياسات.

ب .تعزيز التعاون مع الجامعات العراقية والدولية من خلال إنشاء شراكات مع الجامعات لتوفير فرص تبادل معرفي وتطوير الكفاءات البحثية، من اجل توسيع قاعدة المعرفة ورفع مستوى الكفاءات.

ج .تشجيع عودة العقول المهاجرة من خلال تقديم حوافز للعراقيين المغتربين العاملين في مراكز بحث دولية للعودة والمساهمة في بناء المراكز المحلية لتعزيز الكوادر البحثية بخبرات دولية.

رابعاً - تطوير البنية التحتية البحثية:

أ .إنشاء مكتبة رقمية وطنية مشتركة من خلال إنشاء مكتبة رقمية توفر لمراكز التفكير إمكانية الوصول إلى الأبحاث والمصادر العالمية للمساهمة في رفع جودة الأبحاث.

ب .تحديث الأدوات البحثية من خلال تزويد المراكز بتقنيات تحليل البيانات وأدوات البحث الحديثة، لتحسين قدرة المراكز على تقديم دراسات دقيقة ذات جودة عالية.

خامساً - بناء شبكات التعاون المحلية والدولية:

أ .إنشاء اتحاد وطني لمراكز التفكير العراقية يضم تحت جناحه مراكز التفكير العراقية لتعزيز التعاون بينها، وتبادل الخبرات، وتنسيق الجهود .هذا الاجراء من شأنه ان يعزز العمل الجماعي وتقديم صوت موحد لمراكز التفكير في القضايا الوطنية.

ب .المشاركة في الشبكات الدولية والذي سيشجع المراكز العراقية على الانضمام إلى شبكات البحث الدولية مثل .(Global Think-Tank Network) ستوسع هذه الخطوة نطاق التأثير والاستفادة من التجارب الدولية.

سادساً - تعزيز الثقافة البحثية وصناعة السياسات:

أ .تنظيم حملات توعوية بأهمية البحث العلمي من خلال تنظيم مؤتمرات، ندوات، وحملات إعلامية لتعزيز وعي المجتمع وصناع القرار بدور مراكز التفكير، وذلك لزيادة الاعتماد على مخرجات المراكز البحثية في صناعة السياسات العامة.

ب .دمج مراكز التفكير في عملية صنع القرار من خلال تخصيص مقاعد لممثلي مراكز التفكير في اللجان الاستشارية الحكومية والبرلمانية .هذا الاجراء سيضمن أن تكون المخرجات البحثية جزءاً من عملية صياغة السياسات.

سابعاً - تعزيز الشفافية والمساءلة:

أ .فرض متطلبات شفافية مالية من خلال إلزام مراكز البحث بنشر تقارير مالية دورية توضح مصادر التمويل والنفقات، إذ يعزز هذا التدبير الثقة في هذه المراكز وحمايتها من اتهامات التحيز.

ب .إنشاء آلية رقابة مستقلة من خلال تشكيل لجنة رقابية لمتابعة أداء مراكز التفكير وضمان التزامها بالمعايير المهنية .الالتزام بهذه الالية ستعتمد على مدى تبني احدى مقترحي الجانب القانوني) طوعي او الزامي تشريعي (كما بينا في الفقرة الاولى المعنية بالاطار القانوني والتنظيمي.

تتطلب عملية مأسسة قطاع مراكز البحث الأهلية في العراق تعاوناً بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، من خلال توفير الإطار القانوني والدعم المالي وتطوير الكفاءات، إذ يمكن لهذه المراكز أن تصبح شريكاً استراتيجياً في صياغة السياسات العامة وتعزيز التنمية الوطنية.

مقترحات الإدارة والاستدامة

لضمان إدارة واستدامة مدونة السلوك الخاصة بمراكز البحث العراقية، وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر، لا بد من وضع آلية تنفيذ وتشغيل ديناميكية تشمل عدة خطوات عملية ومؤسسية لضمان التزام المراكز بها وتحديثها مع تغير الظروف .وفيما يلي سنسلط الضوء على خطة متكاملة لإدامة إدارة مدونة السلوك، تتضمن آليات للمتابعة، التطوير، والتقييم المستمر:

اولاً - إنشاء هيئة استشارية :

تشكيل لجنة استشارية وتنفيذية لإدارة المدونة وتكون مهمتها متابعة التزام المراكز بمدونة السلوك ومراجعة المدونة بشكل دوري وتقديم اقتراحات لتطويرها، تضم ممثلين عن مراكز البحث الموقعة على المدونة، وكذلك إدارة النزاعات بين المراكز في حال وجود اختلافات في التطبيق، واخيراً تنظيم الاجتماعات الدورية وورش العمل .اختيار اعضاء الهيئة الاستشارية يتم من خلال المؤتمر او (الورشة) التأسيسية للمدونة، وممكن جداً ان تتم بطريقة توافقية بين المراكز التي توقع على المدونة والتزاماتها.

ثانياً - وضع آليات تقييم دورية:

مراجعة المدونة بشكل دوري (كل سنة أو سنتين على سبيل المثال لا الحصر) للتأكد من استمرار ملاءمتها للظروف المتغيرة، وهذا يحصل من خلال جمع الملاحظات من المراكز الموقعة (المعتمدة لمدونة السلوك)، وتنظيم استبيانات لتقييم مدى التزام المراكز بالمدونة مع تحليل التحديات التي تواجه المراكز في تطبيقها.

ثالثاً - تطوير نظام متابعة وتقارير دورية :

إعداد تقارير متابعة دورية وذلك من خلال طلب اللجنة التنفيذية من كل مركز بحث إعداد تقارير دورية حول كيفية التزامه بمدونة السلوك .وهنا ستشير التقارير الى الأنشطة البحثية المنفذة وفقاً لمبادئ المدونة والتحديات التي تواجهها المراكز في تطبيق المدونة .كما يجدر النظر ايضاً الى مدى امكانية اللجنة التنفيذية من نشر تقرير سنوي شامل يتضمن التقدم المحرز، التحديات، والتوصيات المستقبلية.

رابعاً - تعزيز التواصل والتعاون بين المراكز :

تنظيم اجتماعات وورش عمل دورية تجمع ممثلي المراكز لمناقشة التحديات والفرص في تطبيق المدونة، مع تبادل التجارب والخبرات في تطبيق المدونة ومناقشة مقترحات التطوير والتحسين وتعزيز التعاون بين المراكز في المشاريع المشتركة.

خامساً - توفير منصات رقمية لإدارة المدونة:

إطلاق منصة إلكترونية لإدارة المدونة تهدف الى تسهيل عملية إدارة المدونة وتعزيز الشفافية مع توفير مساحة رقمية للتواصل الفوري بين المراكز تشمل ما يلي:

نشر المدونة والوثائق المتعلقة بها.

تقديم التقارير الدورية من قبل المراكز.

مشاركة الأبحاث والدراسات المشتركة.

تنظيم النقاشات الإلكترونية حول تحسين المدونة.

سادساً - تعزيز الشراكات مع الجهات الدولية :

من خلال بناء شراكات مع مراكز بحث دولية ومؤسسات داعمة لتعزيز المدونة وتبادل الخبرات، والتي ستعود بالاستفادة من التجارب الدولية في إدارة مدونات السلوك مع توفير فرص تدريب وتطوير للمراكز العراقية.

سابعاً - تعزيز الثقافة البحثية في المجتمع :

تنظيم حملات توعية لتعريف المجتمع وصناع القرار بأهمية مدونة السلوك ودور مراكز البحث، وتعزيز مكانة مراكز البحث في المجتمع لتشجيع صناع القرار على الاستفادة من أبحاث المراكز.

ولضمان استدامة مدونة السلوك، يجب بناء نظام إداري ديناميكي يعتمد على التقييم الدوري، الشفافية، والتحفيز المستمر، إذ يجب أن تكون وثيقة حية خاضعة للتطوير والتعديل المستمرين مع مرور الوقت وتتكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق، لضمان تعزيز دور مراكز البحث في صياغة السياسات العامة.

الخطوات العملية لاعتماد مدونة السلوك

تعد مدونة السلوك لمراكز التفكير العراقية خطوة محورية لتعزيز الدور المؤسسي لهذه المراكز في خدمة القضايا الوطنية والمساهمة في صياغة سياسات قائمة على المعرفة .ومع ذلك، لضمان قوة المدونة وفاعليتها، من الضروري وضع خطوات عملية تُعنى بإيجاد السبل الكفيلة لاعتمادها على أسس متينة .يتطلب ذلك أن تكون المدونة متوافقة مع القوانين العراقية السائدة، ومع توفير آليات تنفيذ ورقابة واضحة تشمل متابعة الالتزام وتقييم الأداء، مما يعزز ثقة الأطراف المعنية ويدعم مصداقية هذه المراكز، فضلاً عن ضرورة تعزيز الالتزام الطوعي من خلال إشراك مراكز التفكير في عملية إعداد المدونة ومراجعتها لضمان شعورهم بالملكية تجاهها.

وللوصول الى الهدف أعلاه، فهناك حاجة ملحة وضرورية لتنظيم ندوة تفصيلية او مؤتمر مصغر يتضمن برنامجها هذه الورقة (وقد تكون هناك أوراق أخرى مشابه او مكملة) كإطار تنظيمي ومهني يستجيب لتحديات العمل البحثي في العراق، مع مناقشة الخطوات العملية

اللازمة لاعتمادها .ومن شأن محاور الندوة توضيح أهمية المدونة والسياق الذي أدى إلى الحاجة إليها، مع شرح محاورها الرئيسية مثل المبادئ الأخلاقية والسياسات المقترحة وآليات الإلزام والادامة .الهدف من ذلك هو ضمان أن تكون المدونة وثيقة شاملة تُراعي الاحتياجات والمخاوف المختلفة لمراكز التفكير وتكون في الوقت ذاته أداة مرنة وقابلة للتطبيق.

يتلو ذلك انتقال النقاشات إلى كيفية جعل المدونة متوافقة مع التشريعات العراقية، بما يضمن عدم تعارضها مع القوانين السائدة، مع وضع آليات رقابية فعّالة لمتابعة الالتزام، مع الاخذ بنظر الاعتبار تحديد معايير واضحة لتقييم الأداء، مثل جودة المخرجات البحثية، شفافية مصادر التمويل، ومستوى التعاون بين المراكز .كما ممكن مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز الالتزام الطوعي، مثل توقيع اتفاقيات متعددة الاطراف تعبر عن تبني مراكز التفكير للمدونة كمبدأ توجيهي في عملها.

تشمل المرحلة الأخيرة مراجعة نص المدونة الأسس والسياسيات ((كما مبين في المسودة المرفقة في ادناه :مرفق (أ) و)ب (و)ج)) بناءً على الملاحظات والتوصيات التي يطرحها المشاركون خلال الندوة .الهدف هو الوصول إلى صيغة نهائية تحظى بتوافق وتبنّي الجميع، ليتم بعد ذلك دعوة ممثلي المراكز للتوقيع على وثيقة الالتزام .سيضمن اعتماد المدونة بهذه الطريقة مع إدراج آليات الادامة للتنفيذ والتقييم، تحقيق الأهداف المرجوة منها وسيعزز من دور مراكز التفكير العراقية كمؤسسات رائدة في دعم التنمية الوطنية وصياغة السياسات الفعّالة.

آليات التنفيذ

اما مقترحات اليات التنفيذ فممكن جداً إدارة هذه العملية من خلال تحديد مراحل لترجمة هذه الورقة والتي ممكن ان تمتد من بضعة أشهر الى بضعة سنين .

في المرحلة الأولى، يتم إعداد المسودة النهائية لمدونة السلوك من قبل انشاء لجنة تنسيقة بين مراكز التفكير، والتي تستطيع ان تعمل خلال بضعة أشهر على مراجعة الوثيقة واعتماد الملاحظات النهائية الواردة من المراكز البحثية والمختصين .

بعد ذلك، يتم تنظيم ورش عمل او مؤتمر تنسيقي تأسيسي يشارك فيها خبراء قانونيون وأكاديميون بالإضافة الى المراكز المهتمة بالانضمام إلى المدونة توقيع الوثيقة الرسمية، مما يؤكد التزامها الطوعي بالمبادئ المتفق عليها .بعد التوقيع على المدونة يتم انشاء لجنة تنسيقية مشرفة على المدونة وتكون مسؤولة عن ضمان تنفيذ المدونة .كما يتم وضع نظام تقييم دوري يقيس مدى التزام المراكز بالمدونة، حيث ستعمل لجنة الإشراف على تطوير

هذه الآليات وبالتوازي مع ذلك، تبدأ المراكز البحثية المشاركة بإعداد تقارير دورية توضح كيفية التزامها بالمدونة مع استعراض أبرز التحديات والنجاحات في التطبيق.

اما في المرحلة الثالثة والأخيرة فضروري ان يتم التركيز على اليات الاستدامة والتطوير (وهذه ممكن ان تكون بعد بضعة سنين)، اذ يتم التركيز في هذه المرحلة على ضمان التمويل المستدام لمدونة السلوك ومراكز التفكير المنضمة إليها، أي العمل على توفير دعم مالي بالتعاون بين وزارة التعليم العالي والوزارات المعنية الأخرى والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لضمان استمرار العمل بالمدونة .كذلك، يتم التعاون مع الجامعات العراقية والمؤسسات البحثية الدولية لإطلاق برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز الكفاءات البحثية للمشاركين، مما يرفع من جودة الأبحاث التي يتم إنتاجها .وبهدف الاستمرارية، يتم تخصيص مراجعة) سنة الى ثلاثة سنوات (للمدونة من قبل لجنة الإشراف لضمان توافقها مع التحديات والمستجدات في المشهد البحثي والسياسي العراقي.

مع هذه المصفوفة التنفيذية تضمن أن تتحول مدونة السلوك من وثيقة نظرية إلى إطار عملي قابل للتطبيق، فمن خلال هذا النهج التدريجي والمنظم، يمكن لمراكز التفكير العراقية تعزيز دورها في صناعة السياسات وتقديم الأبحاث ذات التأثير الإيجابي.

الخاتمة والخلاصة

في الختام، يجدر بالذكر إن وضع بروتوكول أو مدونة سلوك للتعاون بين مراكز التفكير والبحث في العراق يمثل خطوة ضرورية لدعم ارتقاء عملية اتخاذ القرار في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ ممكن ان تلعب هذه المراكز دوراً مهماً في مواجهة التحديات الكبيرة التي تمر بها البلاد، وخاصة في ظل الانقسام السياسي والتحديات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية .وستوفر المدونة المقترحة إطاراً عاماً يتيح للمراكز العمل بشكل جماعي وأكثر فعالية، مع الحفاظ على استقلالية كل منها.

من الضروري ان تحتوي المدونة على مبادئ أساسية مثل الحيادية في البحث العلمي، والشفافية في العمل، والالتزام بأخلاقيات البحث، واحترام التعددية الفكرية .هذه المبادئ يقع على عاتقها المساعدة في بناء الاحترام وتساعد في خلق بيئة صديقة للتعاون المشترك، وهو الأمر الضروري في ظل التحديات التي تواجهها البلاد في الوقت الراهن .ان التعاون المستمر بين المراكز سيسهم في تذليل العقبات المتعلقة بالتمويل أو التدخلات السياسية، مع تعزيز تبادل الخبرات والموارد .تأتي هذه الوثائق الثلاث» :أسس مدونة السلوك«، و »سياسات مدونة السلوك«، و« معايير تقييم الأداء والجودة«، لتشكّل أساساً لإطار يهدف

إلى تعزيز التعاون بين مراكز التفكير العراقية وتوجيه جهودها نحو تحقيق المصلحة الوطنية.

تتناول وثيقة» أسس مدونة السلوك «المبادئ الجوهرية التي ينبغي أن تحكم العلاقة بين هذه المراكز، مسلطة الضوء على قيم الاحترام المتبادل، الحيادية، والعمل التشاركي .أما وثيقة» سياسات مدونة السلوك«، فهي بمثابة دليل إرشادي للسياسات التي تعزز بيئة عمل قائمة على النزاهة والشفافية، بما يدعم الوحدة الوطنية ويسهم في معالجة القضايا المجتمعية العاجلة .وفيما يتعلق بوثيقة» معايير تقييم الأداء والجودة«، فإنها تقدم معايير دقيقة ومتكاملة تهدف إلى قياس أثر هذه المراكز وضمان تقديم مخرجات بحثية ذات جودة عالية تُسهم في صياغة سياسات فعّالة.

إذا ما تم تبني هذا البروتوكول/المدونة] مرفق) أ (و)ب (و)ج[(، ستتمكن مراكز التفكير العراقية من تقديم رؤى وتوصيات دقيقة وموضوعية تساعد في صناعة السياسات العامة . ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز القدرات المؤسساتية الحالية لهذه المراكز، مع التركيز على ضمان استدامة جهودها على المدى الطويل .لا شك أن هذه المبادرة ستسهم في تحسين نوعية الحياة في العراق من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات المتعددة التي تواجهها البلاد، ما يدعم عملية بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للجميع.

إذا ما استطاعت مراكز البحث في العراق ان ترتب أولوياتها وادارتها ومخرجاتها فستُعتبر من الركائز الأساسية لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم عملية اتخاذ القرار على أسس صحيحة في مؤسسات الدولة والمجتمع .ومع ذلك، فإننا ندرك جميعاً أن تحقيق الاستدامة والتطوير المستمر لهذه المراكز يتطلب جهوداً متواصلة وإجراءات عملية تُعزز من كفاءتها وقدرتها على التكيف مع التحديات المتغيرة .أرى ان الاتفاق على المدونة والتزاماتها ستعطي هذه المراكز الزخم المطلوب للارتقاء بالقطاع البحثي الأهلي والا فحدود تطور القطاع ستكون متواضعة وعرضة للتدخلات كثيراً.

في هذا السياق، تسعى هذه الورقة المتواضعة الى عرض مشاركة بعض الأفكار بطريقة تفاعلية لتسليط النظر على آليات استدامة وتطوير عمل مراكز التفكير والبحث الاهلية العراقية، لضمان استمرار دورها الفاعل في صياغة السياسات العامة وتقديم رؤى علمية بنّاءة .

من خلال متابعة أداء المراكز البحثية والتعاطي المباشر مع الكثير منها نستطيع ان نلاحظ ان عوامل الثقة فيما بينها او مع المؤسسات السياسية لم ترتقي لدرجة تستطيع ان تتطور

كثيراً كقطاع، الورقة هذه هي بداية لإثراء الحوار البنّاء والتفاعل الإبداعي من قبل مراكز التفكير العراقية وخصوصاً في العمل الجماعي وبناء الثقة فيما بينهم ومع الطبقة السياسية ايضاً، لتصبح هذه المراكز إطاراً حيّاً يعكس خصوصية المشهد العراقي ويلبي تطلعاته الفكرية والبحثية على مستوى غير الرسمي .إننا إذ نضع بين أيديكم هذه الجهود، نأمل أن تكون نواة لتعاون مثمر يفضي إلى تنمية مستدامة وبناء وطن مستقر ومستقبل واعد.

وبهذا ندعو الجميع، سياسيين ونخبة وباحثين، للعمل يداً بيد على بناء رؤية مشتركة لمستقبل مراكز البحث العراقية، تقوم على أسس الاستدامة، الجودة، والابتكار، إذ لا يمكن تجاهل الحاجة الماسة إلى جهودٍ مشتركة لتعزيز ثقافة الحوار العلمي، وتحقيق التأثير الإيجابي في رسم مستقبل العراق .

النهاية

المرفق أ – (مسودة أسس مدونة السلوك)

تشجيع الحوار البنّاء والاختلافات في الرأي بروح الاحترام المتبادل.

امتناع الأعضاء عن استخدام منصاتهم للترويج لأجنداتهم السياسية الشخصية أو الانتماءات السياسية.

الدقة في نقل الحقائق للحفاظ على المصداقية والثقة بين الجمهور ونخب المراكز البحثية والفكرية.

قد يؤدي تسريب أو إساءة استخدام المعلومات إلى الإضرار بمصداقية مركز الفكر وشركائه.

خلق فضاءات للتعاون على الرغم من الاختلافات السياسية، والذي يعزز التفاهم المتبادل وحل المشكلات المشترك ان وجدت.

ضرورة عمل الأعضاء في بيئة تعزز المساواة وتضمن مشاركة الجميع .

الانتهاكات والتجاوزات الأخلاقية يمكن أن تقوّض ثقة الجمهور وسلامة مراكز التفكير والأبحاث ومصداقيتها كمصدر رئيس ومهم جداً في تطوير السياسات.

تلتزم مراكز التفكير العراقية بتوفير آلية فعالة وعادلة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأفراد أو المراكز المختلفة .يجب أن تكون هذه الآلية قائمة على الشفافية والعدالة، وتتم معالجة الخلافات من خلال الحوار البناء والاستماع إلى كافة الأطراف المعنية، مع ضمان عدم تأثير النزاعات على جودة الأبحاث والنشاطات العلمية.

تعزيز المساواة يساهم في بيئة تعاون أكثر انسجاماً وإنتاجية.

المراجعة المستمرة والحوار تضمن أن يبقى التحالف والتعاون بين المراكز مثمراً وقابلاً للتكيّف مع الظروف المتغيرة.

تعزيز القدرات وبناءها بما يدعم تعزيز قاعدة المعرفة والقدرات التشغيلية لجميع المؤسسات والمراكز المشاركة، مما يؤدي إلى تعاون أكثر فعالية وتأثير.

التزام جميع مراكز التفكير المشاركة برؤية مشتركة لتعزيز الحوار الشامل المستند إلى الأدلة الذي يساهم في تطوير النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق.

تلتزم المراكز بتوجيه أبحاثها ودراساتها نحو معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المواطنين، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة سعياً وراء الإسهام الفعّال في تطوير السياسات العامة التي تخدم المجتمع بشكل عام .

تتفق مراكز التفكير على مجموعة مشتركة من الأولويات الوطنية للتعاون رغم الاختلافات في الخلفيات السياسية.

حماية الملكية الفكرية تضمن أن تشعر مراكز التفكير والأبحاث بالثقة في مشاركة أعمالها دون خوف من الاستغلال من خلال الالتزام بالأطر والمحددات القانونية السارية في العراق.

امتثال مراكز البحوث للشفافية بهدف تعزيز الثقة وضمان جميع المساهمات في الجهد التعاوني على ان تكون موثوقة وقابلة للتحقق.

العمل على خلق تعاون مشترك في تنظيم اجتماعات دورية، منشورات مشتركة، ومشاريع منسقة تعود بالفائدة على الجميع.

على مراكز التفكير والبحث الاحتفاظ بالقدرة على متابعة أبحاثها الخاصة والدفاع عنها أثناء التعاون في المشاريع المشتركة.

مرفق ب – (مسودة سياسات مدونة السلوك)

أن يحترم الأعضاء التنوع السياسي والديني والإثني والأيديولوجي للآخرين.

تلتزم مراكز التفكير بالحفاظ على الحيادية في النقاشات السياسية وتجنب التحزب لكتلة سياسية معينة أو طائفة أو قومية معينة، مما يضمن منصة حيادية للبحث والحوار.

تُعتمد المبادرات المساهمة في بناء الوحدة الوطنية، ونشر السلام والاستقرار في العراق، معياراً رئيسياً للجهود التعاونية في عمل مراكز البحوث .

العمل على توطين الأبحاث على ان تكون النتائج والتحليلات المقدمة مستندة إلى الأدلة والبراهين الموثوقة، ومراجعة الأقران، وبعيدة من التحيز السياسي أو الحزبي والطائفي او العرقي .

أن يتحلى جميع الأعضاء بالشفافية بشأن انتماءاتهم، وأي تضارب محتمل في المصالح.

على الأعضاء احترام سرّية النقاشات الحساسة أو نتائج الأبحاث لحين نشرها رسمياً وبشكل علني.

تشجيع التعاون بين مراكز التفكير والبحث، وتعزيز الحوار المفتوح والبحث التعاوني حول القضايا الوطنية أو الإقليمية.

مكافحة كافة وسائل التمييز أو التحرش على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، أو القومية، أو اختلاف الآراء السياسية، أو الوضع الاجتماعي.

على جميع الأعضاء الالتزام بالمعايير المهنية والاكاديمية المعمول بها في الابحاث، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والكرامة والمعاملة العادلة لجميع الأفراد.

أن يكون الانتماء طوعياً وألّا يؤثر على استقلال كل مركز فكر في أبحاثه أو آرائه.

مشاركة مراكز التفكير في الموارد والمعرفة والخبرات في الموضوعات المتفق عليها، مع احترام تنوع وجهات النظر.

أن يكون الانتماء والمشاركة في المشاريع التعاونية مفتوحاً لجميع مراكز التفكير والابحاث، بغض النظر عن الحجم أو الخلفية السياسية أو الموقع الجغرافي، بشرط أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للبروتوكول والمدونة.

احترام حقوق الملكية الفكرية في جميع المشاريع البحثية المشتركة، مع ضرورة مراعاة حقوق المؤلفين والمساهمين في الأفكار والنتائج الأصلية.

أن يتم إنشاء آلية واضحة وعادلة وسرية ومقبولة من الجميع لحل أي نزاعات أو صراعات تنشأ بين مراكز التفكير المتحالفة.

تلتزم مراكز التفكير العراقية بتوفير فرص التدريب المستمر لموظفيها والباحثين العاملين فيها، ويشمل ذلك دورات تدريبية حول مبادئ البحث العلمي، الأخلاقيات البحثية، وإدارة المشاريع البحثية، مع التأكيد على ضرورة تطوير المهارات اللازمة لتعزيز التعاون مع مراكز التفكير الأخرى والجهات المعنية في المجتمع الأكاديمي والسياسي.

أن يتضمن بروتوكول التعاون إجراء مراجعات دورية لوثيقة المدونة والسياسات لتقييم التقدم، ومعالجة التحديات، وتعديل الإطار حسب الحاجة.

أن يلتزم التعاون بتوفير فرص متكافئة لجميع الأعضاء ومؤسساتهم، مع ضمان عدم التمييز ضد أي مؤسسة أو فرد بناءً على الآراء السياسية أو العرق أو الدين أو أي عامل آخر.

مرفق ج – (معايير تقييم الاداء والجودة)

لضمان فاعلية مراكز التفكير وتعزيز مساهمتها في صنع القرار، من الواجب وضع معايير عملية لتقييم أدائها والسعي نحو استيفاء متطلبات الجودة، وذلك من خلال مراعاة ما يلي :

1. **معايير الأداء المؤسسي :**يهدف التقييم إلى قياس قدرة المركز الفكري على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ومدى تأثيره في دعم السياسات وصناع القرار .يتم ذلك من خلال مراجعة إنجازاته، مثل التقارير والدراسات ومدى تأثيرها على السياسات العامة .كما يشمل التقييم الشفافية المالية والإدارية للمركز وصلابة هيكله التنظيمي، إذ يُعد الإفصاح عن التميل عاملا مهما لضمان الموضوعية والمرونة .
بالإضافة إلى ذلك، تُراجع مستويات الشفافية من خلال الإفصاح عن مصادر التمويل والتقارير المالية، مما يعزز الثقة والمصداقية .من خلال هذه الجوانب، يمكن تحديد قدرة المركز على تحقيق الاستدامة وخلق أثر ملموس.

2. **المعايير البحثية والعلمية :**تركز المعايير البحثية والعلمية على ضمان الدقة والموضوعية في إنتاج المعرفة، وذلك من خلال اعتماد ممارسات بحثية صارمة تستند إلى منهجيات علمية موثوقة .فالمنهجية العلمية هي الأساس الذي يُعتمد عليه في تحقيق نتائج دقيقة وقابلة للتحقق، كما يحدث في مراكز التفكير العالمية التي تهدف إلى تقديم تحليلات عميقة وموثوقة.
إضافة إلى ما تقدم، يتم تقييم جودة المخرجات البحثية من خلال تأثيرها على النقاشات السياسية والاجتماعية ومدى مساهمتها في تطوير السياسات العامة أو توجيه الرأي العام، فالمراكز التفكيرية المؤثرة غالبا ما تُصدر دراسات تُلهم صناع القرار أو تُغير من توجهات النقاش المجتمعي.

ولبلوغ الموضوعية والمصداقية، تُخضِع المراكز البحثية دراساتها إلى تحكيم دقيق من خلال آليات مراجعة الأقران، حيث يتم تقييم الأبحاث من قِبل خبراء مختصين قبل نشرها . هذا الأسلوب، الذي يُعد معياراً عالمياً، يضمن تقديم أبحاث موثوقة لا تعتمد على الرأي الشخصي أو التوجهات الفردية، بل على أسس علمية محكمة.

3. **معايير التأثير والسياسات :**تركز معايير التأثير والسياسات على تقييم الدور الذي يلعبه المركز في توجيه السياسات العامة والمساهمة في حل المشكلات الوطنية .يُقاس ذلك من خلال مدى قدرة الأبحاث والدراسات الصادرة عنه على تقديم حلول عملية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الحكومية أو النقاشات المجتمعية .على سبيل المثال، قد يسهم مركز فكر متخصص في الاقتصاد في تقديم توصيات ساعدت في تطوير سياسات مالية أكثر استدامة أو في معالجة قضايا البطالة.
كما يتم متابعة التأثير الفعلي لهذه الأبحاث من خلال دراسة القرارات التي اتخذتها الحكومات أو المؤسسات بناءً على توصيات المركز ومدى تبنيها للحلول المقترحة.

ولتعزيز هذا الدور، على المراكز السعي إلى إنشاء قنوات تواصل مستدامة مع صناع القرار والجهات المعنية، بما يضمن استمرار الحوار وتقديم الاستشارات والدعم عند الحاجة . هذه العلاقة التكاملية بين مراكز التفكير وصناع القرار من دورها المساعدة من تحقيق تأثير حقيقي وملموس على أرض الواقع.

4. **المعايير المتعلقة بالموارد البشرية وبناء القدرات :**تركز المعايير المتعلقة بالموارد البشرية وبناء القدرات على تعزيز أداء وكفاءة العاملين في المركز من خلال الاستثمار في تطوير مهارات الباحثين .ويشمل ذلك تنظيم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تهدف إلى صقل مهاراتهم البحثية والمنهجية، مثل استخدام أدوات التحليل الحديثة أو تعزيز مهارات الكتابة العلمية .على سبيل المثال، تعتمد مراكز فكر دولية على برامج تدريب مكثفة لضمان جاهزية فرقها لتقديم أبحاث دقيقة ومؤثرة .
ومن دور مراكز التفكير التعاون بين الباحثين المحليين والدوليين، مما يساهم في تبادل الخبرات ورفع الكفاءة العلمية، فالشراكات مع مؤسسات بحثية دولية تُتيح للباحثين فرص الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وتوسيع آفاقهم، وهو أمر نراه في مراكز فكر تُقيم مؤتمرات ومنتديات تجمع خبراء من مختلف الدول .

إلى جانب ذلك، يتبنى المركز سياسات واضحة تعزز بيئة عمل قائمة على الشفافية، المساواة، وعدم التمييز، مما يُسهم في خلق بيئة محفزة للإبداع والابتكار، فتوفير مناخ مهني عادل يشجع الباحثين على تقديم أفضل ما لديهم ويعزز من استمراريتهم وإسهاماتهم في تحقيق أهداف المركز.

5. **آليات القياس والتقييم المستمر :**تعتبر آليات القياس والتقييم المستمر جزءاً أساسياً في ضمان فعالية المركز وتحقيق أهدافه .يتم إعداد تقارير دورية لتقييم الأداء تتناول إنجازات المركز والتحديات التي يواجهها، مما يسمح بتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين

أو تعديل .على سبيل المثال، قد تتضمن هذه التقارير تحليلاً لمدى تأثير الأبحاث على السياسات العامة أو تقديم حلول للمشكلات الوطنية.

كما يُعتمد على مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية[2]. هذه المؤشرات تعزز من امكانيات المراكز من قياس التقدم المحرز، مثل عدد الأبحاث المنشورة، أو مستوى التأثير على صناع القرار، مما يساعد في تحسين الخطط المستقبلية .

فضلاً عن ذلك، يستعين المركز بجهات مستقلة لإجراء تقييمات دورية، مما يضمن سير العملية التقييمية بشكل موضوعي وغير متحيز، إذ ان التقييمات من دورها ان تُسهم في تطوير الأداء وتحسين جودة المخرجات، كما يحدث في العديد من المؤسسات البحثية العالمية التي تستخدم جهات مستقلة لتقييم أبحاثها وأدائها بشكل مستمر.

6. **السعي نحو معايير الجودة :**تكمن الخطوة التالية في دعم مراكز التفكير لاستيفاء معايير الجودة في عدة مجالات مهمة وذلك من خلال -أولاً :ضرورة تشجيع إنشاء إطار وطني لتصنيف مراكز التفكير وفق معايير موحدة، مما يسهم في تحديد معايير واضحة لقياس الأداء والجودة .ثانيًا :العمل على توفير الموارد المالية والتقنية لتعزيز قدرات المراكز البحثية والإدارية، لتمكينها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية .ثالثًا :التركيز على اهمية تنظيم ورش عمل وبرامج لبناء القدرات تركز على معايير الجودة والحوكمة الرشيدة، مما يسهم في تطوير المهارات وتحسين الأداء .أخيراً :تحفيز التنافسية الإيجابية بين مراكز التفكير عبر جوائز تقديرية سنوية للأداء المتميز، مما يشجع على الابتكار ويسهم في رفع مستوى التميز بين المراكز.

الهوامش

[1] .النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (General Data Protection Regulation- GDPR) هو نظام تابع لقانون الاتحاد الأوروبي معني بخصوصية الافراد داخل الاتحاد الأوروبي وحماية البيانات .للمزيد من التفاصيل ينظر.https://gdpr-info.eu/, Entry date: 14/10/2024:

[2] (KPIs) .هي اختصار لـ«Key Performance Indicators» ، والتي تعني» مؤشرات الأداء الرئيسية :« هي معايير أو مقاييس تُستخدم لتقييم مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمؤسسات أو المشاريع .تساعد هذه المؤشرات في قياس النجاح وتحليل الأداء بناءً على أهداف محددة، وتُستخدم بشكل واسع في المؤسسات الحكومية، والشركات، والمراكز البحثية. مثال على بعض مؤشرات الأداء الرئيسية:(KPIs)

-معدل نمو الإيرادات :يقيس مقدار الزيادة في الإيرادات على مدار فترة زمنية معينة.

-معدل رضا العملاء :يقيس مدى رضا العملاء عن المنتجات أو الخدمات المقدمة.

-عدد الأبحاث المنشورة :في مراكز التفكير أو الأبحاث.

-الوقت المستغرق لتنفيذ المشاريع :يقيس الكفاءة في إنجاز المشاريع في الوقت المحدد.

تساعد KPIs في تحديد مواطن القوة والضعف داخل المؤسسة، مما يمكن من تحسين الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية سليمة.